ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

A geopolitical analysis of the population's influence on the power of the Iraqi state.

Assist.Prof.D. Dilal Jawad Kazem Yassin

/ University of Kufa/ College of Education for Girls

*** *Corresponding author: E-mail* : dhilalj.kadhim @ uokufa.edu.iq**

07812185881

***Keywords*:**
geopolitical analysis
population –
the strength of the Iraqi state

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 25 May. 2021
Accepted 27 Sept 2021
Available online 13 Oct 2021
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

The struggle for survival, eternity, and stability on the axis of achieving the goals of the state and imposing existence are determined by various factors. The population factor floats on its surface that is the human element that directs the events of changes on the stage of political, economic and social events, by taking note of all these changes (population growth, distribution, age structure (Gender, economic ... etc.), which lead to the possibility of domination or retreat according to a planned and systematic policy, that makes that factor either an element of strength or weakness for the state, its plans and its future.

Therefore, familiarity with this important aspect and being aware of all the course of change and influence enables us to know the extent of the harm or benefit it leaves in enabling state policy to impose influence and domination, or submission and retreat, according to an analytical approach and by adopting an accurate statistical method.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.10.2021.08

تحليل جغرافي سياسي لتأثير السكان على قوة الدولة العراقية

ا.م.د. ظلال جواد كاظم ياسين/ جامعة الكوفة/ كلية التربية للبنات

الخلاصة:

يعد تحقيق أهداف الدولة وفرض الوجود تحدده عوامل شتى، يطفوا على سطحها عامل السكان ذلك العنصر البشري الموجه لأحداث التغيرات على مسرح الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال الإحاطة بمجمل تلكم التغيرات (نمو السكاني، توزيعهم، تركيبهم العمري والنوعي والاقتصادي...الخ)، التي تفضي إلى امكانية التسلط أو التراجع وفق سياسة مخططة وممنهجة ، تجعل من ذلك العامل أما عنصر قوة او ضعف للدولة وخططها ومستقبلها. لذا فإن الالمام بهذا الجانب المهم والاحاطة بكل مجريات التغير والتأثير يمكننا معرفة مدى ما يتركه من ضرر او نفع في تمكين سياسة

الدولة من فرض النفوذ والتسلط، او الخضوع والتراجع، وفق منهج تحليلي وباعتماد اسلوب احصائي دقيق.

المقدمة:

تتجلى أهمية العنصر السكاني في قيام أية دولة وتطورها والحفاظ على بقائها باعتباره أحد الدعائم الاساسية التي تستند عليها الدولة لما لها من قوة حفظ للبلاد من جهة وعنصر انتاجي من جهة أخرى، فهو أحد الثوابت الأساسية في استمرار الوجود وحفظ الكيان القائم ، وندرك حقيقة هامة أن الجغرافية السياسية من أكثر الدراسات التحليلية تعقيدا على هذه العلاقة الوثيقة، وكيفية تأثيرها على أدامة قوة الدولة، وتحديد وزنها في مجالها الدولي الذي يمتد فيه تأثيرها، فضلا عن خلفيتها في اغلب التوترات والمشكلات السياسية بين الدول. ولأن السكان يتصدر الظواهر الجغرافية في إحقاق التغير والتبدل والتطور، كانت دراسته وتحليله ضرورة علمية أساسية في دراسة قوة الدولة، اما ادراكا لإثر هذا المتغير في تسيير الجغرافية السياسية، او اهتماما منا بكون السكان الاساس الرصين في خلق او اضعاف وجود الدولة وكيانها المستقل وذلك في تركيز منهج البحث في تحليل القوة على القاعدة السكانية واثرها في الدولة وقوتها.

ومن هذا المنطلق جاءت الدراسة عامة لتتعامل مع متغير جغرافي اساسي(سكان العراق) في اطار تحليلي قياس قوة الدولة، على وفق ادبيات البحث في الجغرافية السياسية للمسعى للوقوف على حيثيات الوضع السكاني العراقي وتقييم مكامن القوة وتأثيرها في الوزن السياسي داخليا وفي محيطها الاقليمي والدولي. تتمثل مشكلة الدراسة: وتتمثل في التساؤل الرئيس الاتي:- ما تأثير السكان في قوة الدولة العراقية؟ ومن هذه المشكلة الرئيسية تتفرع مشكلات ثانوية:

1- ما تأثير الخصائص الديموغرافية في قوة الدولة العراقية؟

2- هل للتركيب السكاني تأثير في قوة الدولة العراقية؟

فرضية الدراسة :ثمة تأثير لسكان العراق على قوة الدولة، وهذا التأثير متأتي من تباين الخصائص الديموغرافية لسكان الدولة، فضلاً عن تباين تركيبهم الاثنوغرافيي.

أهمية الدراسة :تهدف الدراسة الى تباين تأثير حجم السكان على قوة الدولة العراقية وكذلك زيادة او نقصان عدد السكان في الدولة العراقية من تأثير الهجرة والحروب وتأثير ذلك على قوة الدولة.

حدود منطقة الدراسة :تتحدد الدراسة مكانيا بدولة العراق الواقعة في جنوب غرب آسيا، شاغلاً القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي، أما حدوده الزمانية فهي تقع ضمن المدة 1977-2018.

الخريطة(1) الموقع الجغرافي للعراق

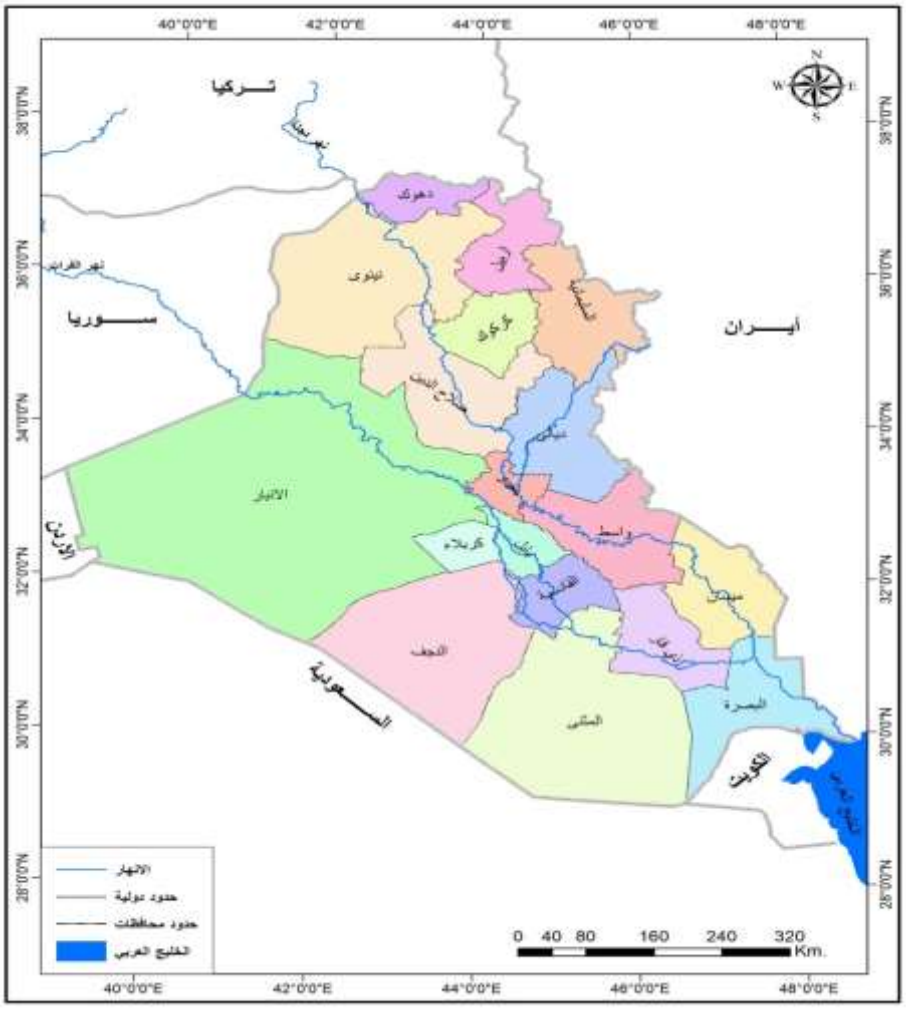

المصدر : خريطة العراق جمهورية العراق ، الهيأة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ، مقياس 2000000/1، بغداد ،2017.

للوصول الى النتائج الدقيقة وتحقيق اهداف الدراسة اعتمد الباحث على اكثر من منهج علمي، اذ استخدم المنهج الاقليمي والمنهج التحليلي، الذي يعتمد في الدراسات الجغرافية السياسية و الجيوبولتيكية فضلاً عن السياسة الخارجية. تضمن البحث على ثلاثة مباحث تضمن المبحث الاول الخصائص الديموغرافية وتأثيرها في قوة العراق، اما المبحث الثاني فقد تناول التوزيع الجغرافي لسكان العراق وتأثيراته في قوة الدولة، ليتطرق المبحث الثالث في دراسة التركيب السكاني في العراق وتأثيراته في قوة الدولة.

المبحث الاول:- الخصائص الديموغرافية وتأثيرها على قوة الدولة:

للخصائص الديموغرافية تأثير كبير على الوحدة السياسية في تنظيمها وإدراتها بما يمكنها من اداء دورها الوظيفي في الخريطة السياسية، ولما كانت الدراسة تعمل على عرض المؤثرات السكانية في قوة الدولة العراقية، لذا سيتم تناولها على النحو الاتي:-

اولاً- حجم سكان العراق: مما لاشك فيه أن لحجم السكان بعض العلاقة بالقوة النسبية للدول في الوقت الحاضر مع عدم المبالغة بتلك العلاقة لان ذلك ليس صحيحا على الدوام، اذ توجد عوامل اخرى كثيرة محددة لقوة سكان الدولة، منها المستوى التقني الذي بلغه السكان وروحهم المعنوية وتماسكهم من الناحية السياسية[1].

ولعل أبرزها ما يظهره توزيع السكان والعلاقة المباشرة والترابط بين وجود السكان وتوزيعهم السليم مع وجود الامن وامكانيات الدفاع، فالانتشار السكاني المتكافئ والمتوازن يحقق اعلى قدر ممكن من الامن والاستقرار[2].

فضلا عن ان التباين في النمو السكاني في العالم يقود الى عدم الاستقرار السياسي، ولكون الدول باتت لا تعتمد في سياستها السكانية على حجم الموارد المتاحة، وانما حسب معدلات النمو في جوارها الجغرافي[3].

أما منطقة الدراسة فيلاحظ انها تشهد تزايدا ايجابيا في حجمها السكاني فقد بلغ في تعداد عام 1977(12) مليون نسمة، وارتفع الى (16،335000) مليون نسمة في تعداد 1987 وبمعدل نمو (3,1%) بسبب السياسة السكانية التي تبعتها الدولة في التشجيع على الانجاب لتعويض ما تفقده الدولة في الحروب والخوف من استمرارها لسنوات اطول، جدول(1).

الجدول(1) سكان العراق ومعدل نموهم للمدة 1977-2018

ت	السنة	الذكور/ نسمة	الاناث/ نسمة	مجموع السكان	معدل النمو%
1	1977	6183000	5817000	12000000	---
2	1987	8396000	8939000	16335000	3،1
3	1997	10987000	1105900	22046000	3،0
4	*2007	14943000	14739000	29682000	3،0
5	*2018	20241482	19605154	40129000	2,9

المصدر: من عمل الباحثة: بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المديرية العامة للإحصاء في محافظة المثنى، المجموعة الاحصائية السنوية 2018.

*بيانات تقديرية.

فضلا عن الحروب التي خاضها العراق في ذلك الوقت تضاعف عدد السكان خلال المدة من 1987-2018 ليصل الى (40129000) مليون نسمة، اذ ان هذا التزايد هو نتيجة الى ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفيات، زد على ذلك هو تزايد رغبة العراقيين المهاجرين في العودة الى اراضي الدولة بعد عام 2003، فضلاً عن تحسن مستوى الخدمات الصحية وتوفر عناصر الغذاء ،فضلا عن ذلك بالمقابل ايضا هاجرت العديد من العوائل بعد احتلال الولايات المتحدة الامريكية 2003 وبعد احداث داعش الارهابية 2014 ، وعليه فأن هذا الحجم السكاني مهم بالنسبة للدولة في تلبية احتياجاتها منه في سوق العمل والقوة العسكرية، فضلا عن كونه يمنح سكانها الشعور

بالأمان والاطمئنان مع عدم اغفال مسألة وهي ان بعض دول الجوار تفوق منطقة الدراسة من حيث عدد السكان، بل تزيد على ضعف سكانها وتحديدا تركيا وايران اللتين يبلغ عدد سكانها حوالي (77,214,000)(76,602,000) على التوالي، جدول(2).

لذا فإن التزايد المأخوذ على ارتفاع عدد السكان في منطقة الدراسة يعود الى ذلك الحجم المتزايد لموازاة احجام السكان في دول الجوار الجغرافي افرز تداعيات سلبية جمة على هيكل الدولة، اذ اجتمعت عوامل عدة منها سياسية واجتماعية واقتصادية لتجعل منه عاملا سلبياً، وهذا يوجه الى سوء اداء الحكومات المتعاقبة على العراق مما اظفر في بروز مشكلات سكانية كان في طليعتها، البطالة والفقر اللتان رافقتا مجتمع الدراسة فضلا عن كثرة خيراته.

الجدول (2)سكان العراق بالمقارنة بدول الجوار الجغرافي

ت	الدولة	عدد السكان(مليون نسمة)	نسبة عدد السكان في الدول الجوار لمثله العراق
1	العراق	40129000*	ـــــ
2	تركيا	77,214,000	2,3
3	ايران	76,602,000	2,29
4	المملكة العربية السعودية	28,389,890	0.85
5	سوريا	21.030,360	0.63
6	الاردن	6,233,220	0,18
7	الكويت	3,653,640	0.11

المصدر: لطيف كامل كليوي، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وايران، اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية الآداب، 2014، ص68. * سكان العراق لعام 2018 بالمقارنة مع سكان دول الجوار له للأعوام السابقة.

ثانياً– النمو السكاني: يعد النمو السكاني من ابرز الظواهر الديموغرافية في العصر الحديث اذ يمثل تحديا مهما للبشرية ولا سيما بالنسبة للشعوب النامية التي يتزايد سكانها بمعدل كبير يزيد على معدل التزايد في التنمية الاقتصادية، مما لاشك فيه ان العلاقة بين زيادة السكان والطلب على العمران ينتج عنها زيادة في رقعة المساحة العمرانية[4].

وتسهم الدراسات السكانية في تفسير العلاقة بين البيئة الطبيعية والبيئة البشرية الموجودة على سطح الارض، ومدى تفاعل الانسان فيها وبالنسبة للتخطيط العمراني فان الدراسات السكانية تمثل نقطة البداية له وعلى كافة المستويات، اذ تضع الخطوط العريضة لتوفير الارض اللازمة لسد احتياجات السكان لاستعمالات الارض الضرورية المختلفة في المنطقة الحضرية كافة، وعليه فان المسوحات الخاصة بالتوسع العمراني قد تحتاج بيانات دقيقة عن السكان من حيث النمو والتكوين والتوزيع لكي يتسنى للخطط معرفة احتياجات المواطنين وتوفير الخدمات لهم من السكن والتسوق وفرص العمل والتعليم والخدمات الصحية والبنى الارتكازية وغيرها[5].

وبالعودة الى الجدول(1) نجد ان مجموع السكان في العراق في نمو متسارع ففي عام 1977م بلغ (12) مليون نسمة، وارتفع في 1987م الى (16,335) مليون نسمة وبمعدل نمو 3,1%، ثم تزايد ليصل في عام 1997م (22,046,000) مليون نسمة، وبمعدل نمو (3,0%)، ورغم الحرب العراقية الايرانية والحصار الذي فرض على العراق في هذه المدة فقد تزايد ايضا ليصل الى (29,6682,000) مليون نسمة، ثم تزايد ايضاً ليصل في عام 2018 الى (40129000) مليون نسمة، ويرجع هذا التزايد لعدة اسباب والتي ذكرت سابقاً والمتمثلة في عودة المهاجرين الى الدولة وارتفاع معدلات الحضرية ولاسيما سكان الريف وتحسن الخدمات الصحية فيه.

خلاصة القول العراق ذو حجم سكاني مثالي إذ ما استغلت هذه الطاقات والامكانيات وتوجهت صوب التنمية والاستثمار لموارده وتلبية وسد احتياجاته من خلال قوى العمل وبالأخص الكفاءات العلمية اضف لذلك تزويد قوى الجيش بهذه الفئات الشابة بالأعداد المناسبة لها، الا ان وجود اتجاه عام نحو ابقاء ارتفاع معدل النمو السكاني في الدولة يشكل ضغطا على رجال الدولة صناع القرار ورسم علاقات الدولة الخارجية، ومن ثم نجد ان الارتفاع في النمو يتبعه زيادة في الطلب على الاحتياجات المتعددة من الغذاء والمتطلبات الاساسية الاخرى لاستمرار الحياة، ويمكن التركيز على اهم تلك المتطلبات وهي الموارد المائية التي تمثل شريان الحياة، والتي يترتب عليها تزايد الطلب جراء زيادة حجم السكان، وهذا يسهم في ايجاد ثقل اضافي للدولة وموجه لها في رسم سياساتها الخارجية ومن ثم اثره في قوة الدولة .وتتبع معدلات النمو السكاني في العراق قد يكون خير حافز في ضرورة اتخاذ اصحاب القرار اجراءات لغرض ان يتخطى العراق محنته وينهض بالبنى التحتية، ومن ثم خوضه في مضمار الاستثمار الامثل للموارد ليحقق حالة من التوازن ما بين السكان من ناحية والامكانات المتوفرة من ناحية اخرى.

ثالثاً- الهجرة السكانية في العراق: يقصد بالهجرة الحركة المكانية للسكان اي هي الانتقال الجغرافي للسكان من مكان لأخر، بغض النظر عن الاسباب والدوافع الكامنة وراء هذا الانتقال، و مدى المسافة المقطوعة من قبل المتنقلون في حال ان استهدفت عملية انتقالهم هذه تغير محل اقامتهم بشكل دائم يطلق عليها الهجرة، وعليه فان الهجرة وفق هذا المفهوم فان تأثيرها لا يقتصر على النمو السكاني وتوزيعهم وتباين كثافتهم بين منطقتي الاصل والوصول فحسب، انما يتعدى ذلك الى خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية، وما يتغير في التركيب العمري والنوعي للسكان الا انعكاسا واضحا من انعكاساتها اذ غالبا ما يهاجر الذكور- لاسيما الشباب بنسب تفوق كثيرا الاناث فيترتب على ذلك ارتفاع نسبتهم في المناطق الجاذبة وتدنيها في المناطق الطاردة وهذه حقيقة تؤشرها طبيعة الحركة المكانية-الزمانية السكانية المتواترة[6].

اما في العراق فقد حدد مفهوم الهجرة، بانه تغير محل الاقامة الدائم من منطقة الى اخرى بغية الاستقرار والعيش فيها[7]. ويمكن ان تصنف الهجرة على وفق حركتها المكانية في الغالب الى نمطين رئيسيين، يمثل الاول بالهجرة الخارجية الدولية، اي الانتقال الجغرافي للأشخاص العابر للحدود السياسية للبلاد، اما النمط الثاني فيمثل الهجرة الخارجية التي تعني انتقال الاشخاص داخل الحدود السياسية للبلاد عبر وحداتها الادارية المختلفة سواء كانوا وافدين او مغادرين منها[8].

لقد كانت الهجرة الخارجية اثرها الواضح في تركيب البنية السلالي لسكان العراق، ذلك يعود الى العوامل البيئية التي جعلت من العراق المكان الاكثر ملائمة لكي يكون موطنا قديما الأنسان، تلك العوامل اسهمت في جذب الهجرات البشرية القادمة باتجاهه في شكل موجات متتابعة ومن مناطق متباينة في التاريخ وترتبط تلك الملائمة بموقع السهل الرسوبي الخصب الوفير بالمياه والارض الخصبة السوداء، الواقع بين منطقتين متماثلتين في نقص الموارد الطبيعية وشدة قسوة الظروف المناخية، ففي شمال والشرق هضاب وجبال جرداء هي امتداد طبيعي لها في وسط اسيا وفي الجنوب والغرب تحيط بذلك السهل صحراء العرب القاحلة[9]. وبذلك شهد العراق مسرحا سواء للهجرة الخارجية او الهجرة الداخلية، وكان من الاسباب التي دفعت السكان للهجرة من العراق في الفترة الستينيات والسبعينيات هي اسباب سياسية بالدرجة الاساس حيث عملت الانظمة السياسية الحاكمة آنذاك مختلف اساليب الاضطهاد والتنكيل والتعذيب والقتل والتهجير القصري حتى ممارسة الاسقاط السياسي لخيرة اصحاب الكفاءات العلمية العراقية و خاصة من يملك التوجه الوطني اليساري مما اجبر قسما من هذه الكفاءات التي سنحت لها الفرصة بمغادرة العراق ولأسباب سياسية بالدرجة الاولى، فضلى عن الاسباب الاقتصادية[10].

وقد عانت الطبقة العلمية الراقية من مرارات الويلات وعذابات انسانية اقتصادية لا حصر لها و لا قبل لها في العالم خلال المدة ما بين اواسط السبعينات وحتى 2002، وبسبب الحروب غير العادلة والاضطهاد السياسي وفرض الحصار الاقتصادي، والانتفاضة الشعبانية وما تلاها من تهجير وحبس واقصاء كل هذه الاسباب وغيرها دفعت في ابناءالدولة بالهجرة وكان في الغالبية الكوادر العلمية الى الخارج وبعد سقوط النظام الحاكم على ايدي القوات الاجنبية المحتلة سادت الفوضى السياسية والامنية والاقتصادية خاصة منذ اواسط عام 2004 حتى اواسط عام 2007، جعلت من الهجرة حل لأغلب سكانه وبالأخص الشباب ونستنتج من ذلك ان هجرة الكفاءات العلمية كانت ورائها اربعة عوامل بالدرجة الاساس لعبت دوراً كبيراً في ذلك وهي[11]:-

1- العامل السياسي. 2- العامل الاقتصادي. 3- العامل الطائفي. 4-العامل الامني.

اما الهجرة الداخلية فهي مشكلة لازالت قائمة تعاني منها معظم الدول تتعلق بمشكلات عديدة اجتماعية منها واقتصادية وسياسية وبالأخص الامنية ، ولعل ابرز ما تعاني من خلل في اوضاعها السكانية

بعامة، وفي حركة سكانها بين مناطق الدولة الواحدة بخاصة، او ما يعبر عنها بالهجرة الداخلية، بين محافظات الدولة الواحد[12].

وتأخذ الهجرة الداخلية في العراق انماطاً وصور عدة وتقسمها اغلب الدراسات الى الانماط الاتية:-1- من الريف الى الحضر. 2- من الريف الى الريف. 3- من اقليم لآخر (محافظة اخرى).ان كل هذه الانماط لها واقعها في العراق وان كان هناك سيادة لاحدهما على الاخر في بعض مراحل العراق الحديث، مما انعكس على طبيعة توزيع السكان فيه، حيث بلغ حجم الهجرة الداخلية في العراق(1,3) مليون نسمة عام 1957و(1,8) مليون نسمة عام 1965 واصبح (3,4) مليون نسمة و(4,1) مليون نسمة عام 1977 وعام 1987 على التوالي و(5,3) مليون نسمة عام 1997[13].اخذت الهجرة الداخلية مفهوما اخر بعد عام 2003وهو ما يسمى بالنزوح السكاني وهي حركة الفرد او مجموعة من الافراد من مكان لآخر داخل حدود الدولة، ويتم النزوح رغماً عن ارادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة او الحرب او الجفاف او التصحر او اي كوارث اخرى تدفع النازح الى مغادرة موقعه والتوجه الى موقع اخر طمعاً في الخلاص من تلك الظروف[14].

وحول الاخذ بشكل واسع لواقع الهجرة الداخلية وفق الدراسات المختصة في هذا الصدد ان معدلات الهجرة الداخلية في العراق قد تباينت بين محافظات ابان سنوات التعداد(1947، 1957، 1965 ، 1977 ،1997)، واحتلت الصدارة بغداد بالمرتبة الاولى ما عدا تعداد 1987 حيث جاءت مدينة كربلاء بالمرتبة الاولى وعلى سبيل المثال كان معدل الهجرة (272,1) بالإلف عام 1977 في محافظة بغداد، وانخفض الى (231,1) بالألف عام 1987 لتحتل محافظة كربلاء المرتبة الاولى بمعدل(288,7) بالإلف عام 1987[15].

وعن حركة السكان او الهجرة من داخل الدولة الى الخارج خصوصاً في السنوات الاخيرة الماضية ولاسيما هجرة الكفاءات العلمية كان له الاثر الاكبر على العراق لأنها تعد القاعدة العلمية والفنية الموجهة لاقتصاد وتعليم البلد فضلاً عن كونها الركيزة الاساسية للدولة وفي تطوير منشأتها بخبرات عراقية وادارة دوائرها وجامعاتها في ايدي هذه الطبقة الواعية.

المبحث الثاني- توزيع السكان واثره في قوة الدولة العراقية:-

اولاً_ التوزيع العددي: ان اعتماد التوزيع العددي للسكان كفيل ان يعطي تصور كامل عن الية توزيع السكان واماكن الثقل والتركز وبالتالي تحديد جوانب القوة والضعف البشري في التوزيع على اساس الوحدات الادارية ، ودورها في ضمان تحقيق قوة الدولة لأي بلد ومنها العراق. ووفق التوزيع السكاني العددي نجد تباين واضح وفق التقسيم الاداري بين المحافظات، اذ تكشف بيانات الجدول(3) ان التوزيع الجغرافي لسكان العراق يتفاوت من محافظة الى اخرى خلال المدة الزمنية (1987-2018)فعلى سبيل المثال يلاحظ ان محافظة بغداد كانت اكثر المحافظات في عدد سكانها خلال المدة

المذكورة فبعد ان بلغ عدد سكانها (4324) الف نسمة عام 1987 والى (4569) الف نسمة عام 1997 و2007 على التوالي لتصل الى(8494258) نسمة في تقديرات عام 2018.

اما اقل المحافظات بالحجم السكاني فهي محافظة المثنى للأعوام 1987 وعام 1997 وتقديرات 2018وبحجم سكاني بلغ (316، 437،865739) الف نسمة، وعلى التوالي، ويتراوح الحجم السكاني لبقية المحافظات بين القيم المذكورة، تلك التي مثلت الحجم السكاني الاعلى وتلك التي مثلت الحجم السكاني الادنى، جدول(3).

الجدول(3)توزيع سكان العراق حسب المحافظات للمدة 1987-2018

المحافظات	حجم السكان		
	1987	1997	2018
دهوك	293	403	1358977
اربيل	763	1096	1941636
السليمانية	951	1363	2261979
نينوى	1542	2043	3937496
كركوك	593	753	1680280
ديالى	823	1135	1737540
بغداد	4324	4569	8494258
صلاح الدين	631	860	1695402
الانبار	714	1024	1879890
واسط	554	784	1457518
بابل	890	1182	2192040
النجف	584	775	1547686
كربلاء	467	594	1284117
القادسية	560	751	1365681
المثنى	316	437	865739
ميسان	490	637	1169597
ذي قار	921	1185	2210710
البصرة	872	1556	3048454
المجموع	16294	22046	40129000

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على :1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركز للإحصاء نتائج التعداد العام لسكان لسنة 1987، 1997.

2-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المديرية العامة للإحصاء في محافظة المثنى، قسم التخطيط، بيانات غير منشورة،2018.

الشكل(1)توزيع سكان العراق حسب المحافظات للمدة 1987-2018

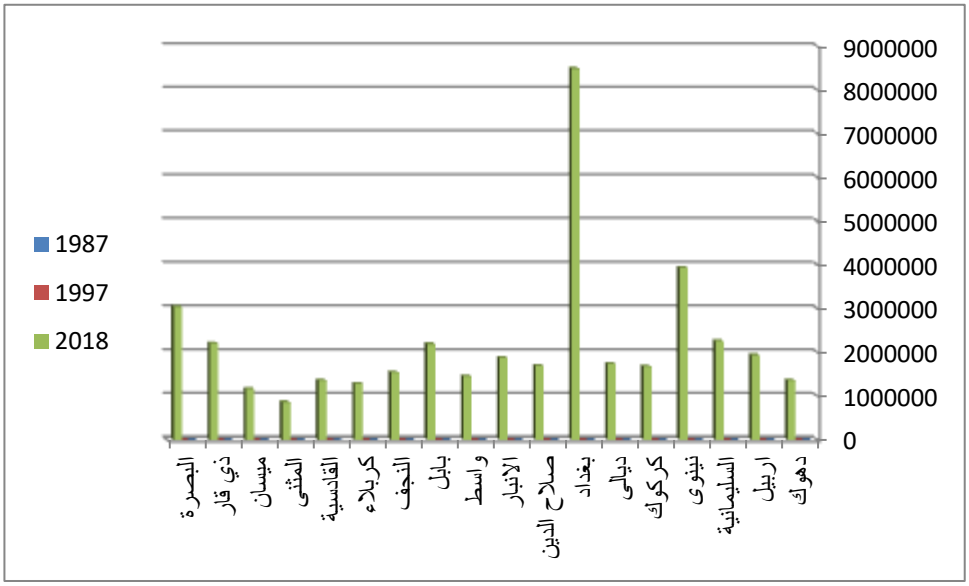

المصدر : الجدول (3)

ثانياً- التوزيع الجغرافي لسكان العراق وكثافتهم:

يبرز اثر التوزيع السكاني في قوة الدولة بعدة عوامل هي طبيعية واخرى بشرية، اذ تتركز الزيادة في كثافتهم عند مناطق السهول المفتوحة واحواض الانهار، لتواجد الترب الصالحة للإنتاج الزراعي، في حين نرى تبعثرهم في المناطق الصحراوية المقفرة والمناطق الجبلية المرتفعة، وبالرغم من ذلك يلاحظ ان للعوامل السياسية اثرا واضحا في توزيع السكان من خلال السياسات الحكومية والتطورات الميدانية(الامنية – الاقتصادية- السياسية) التي تشهدها الدولة[16].

وثمة علاقة واضحة بين التوزيع الجغرافي للسكان والقوة السياسية للدولة، حيثما كان التوزيع منتظماً مع وجود قطب واحد لتركزهم يتمثل في اقليم انعكس اثر ذلك بصورة واضحة على قوتها السياسية، وان لوجود بعض المظاهر الطبوغرافية كالجبال والصحاري التي تشكل عامل مشجع لبعض الجماعات البشرية المتمركزة فيها للمطالبة بالانفصال عن الدولة مما يشكل عنصرا سلبياً في البناء السياسي لها[17]. ولعل منطقة الدراسة العراق يعاني من ذلك.

يتضمن العراق ثمانية عشر محافظة يتوزع وفقها السكان احتلت العاصمة بغداد مركز الصدارة من حيث عدد السكان، اذ يقطن فيها (8494258) مليون نسمة ويشكلون (21,2%) من سكان الدولة، في حين المرتبة الثانية كانت من نصيب محافظة نينوى التي بلغ عدد سكانها(3937496) مليون نسمة وبنسبة (9,8%) من سكان منطقة الدراسة تليها محافظة البصرة التي تشكل (7,6%) من اجمالي سكانها، اما بقية المحافظات فقد تراوحت نسبتها من سكان الدولة ما بين (5,6 -2,2%) الجدول(4)، وهذا التوزيع اشارة واضحة لدور العاصمة بغداد في التسلط على بقية المحافظات، لكونها عاصمة الدولة ذات الموقع المركزي و الاداري وصاحبت النصيب الاكبر في تواجد المؤسسات الخدمية

والوظيفية، مما جعلها قبلة لتوجه الهجرات السكانية من بقية المحافظات اليها، ، اضف الى ذلك الدور الذي تميل اليه بعض المحافظات في استغلال اعداد سكانها من ناحية وموقعها الجغرافي من ناحية اخرى في التعامل مع تركيا وايران دون اي اعتبار للحكومة الاتحادية وبالأخص محافظات إقليم، الامر الذي يفرض على العراق الحذر الجاد في تعاملاته الخارجية مع الدولتين سابقة الذكر.

ومن الجدول(4) ، يمكن القول وفق ما سبق طرحه ، ان سكان منطقة الدراسة يتوزعون بشكل متباين على مساحتها مما اوجد مناطق تخلخل سكاني يمكن الاستفادة منها لتعويض امن الدولة واستقرارها، ولاسيما في الجزء الغربي منها ناهيك عن ارتفاعها نسبياً في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية المحاذية لتركيا، وهذا ينتج مخاوف لدى اصحاب القرار السياسي ثم ينعكس اثره على سياسة الدولة الخارجية ازاء هاتين الدولتين لكون سكان هذه المناطق يفضلون التفاعل معها اكثر من الارتباط بحكومة المركز، الامر الذي اوجد حالة من الا استقرار في التكاتف بين تلك المحافظات المنتظمة بإقليم وبين الحكومة الاتحادية، ومن ثم فان عملية اتخاذ القرار في العراق ورسم خريطة لسياسة الدولة الخارجية صوب تركيا وايران متأثر بذلك التوزيع.

الجدول(4) التوزيع الجغرافي لسكان العراق وكثافتهم لعام (2018)

ت	المحافظة	عدد السكان/ نسمة	نسبتها من سكان العراق%	المساحة كم^2	الكثافة شخص كم^2
1	بغداد	8494258	21.2	4555	1864,4
2	نينوى	3937496	9.8	37323	105,4
3	البصرة	3048454	7.6	19070	159,8
4	السليمانية	2261979	5.6	17023	123,8
5	ذي قار	2210710	5.5	12900	171.3
6	بابل	2192040	5.5	5119	428.2
7	اربيل	1941636	4.8	6553	296.2
8	الانبار	1879890	4.7	137808	13.6
9	ديالى	1737540	4.3	17685	98,2
10	صلاح الدين	1695402	4.2	24363	69.5
11	كركوك	1680280	4.2	9679	175.1
12	النجف	1547686	3.9	28824	53.6
13	واسط	1457518	3.6	17153	84.9
14	القادسية	1365681	3.4	8153	167.5
15	دهوك	1358977	3.4	15574	87.2
16	كربلاء	1284117	3.2	5034	255.0

17	ميسان	1169597	2.9	16072	72,77
18	المثنى	865739	2.2	51740	16.7
المجموع		40129000	100	434128	_____

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، 2018، اوراق متفرقة.

ثالثا – التوزيع البيئي لسكان العراق (حضر وريف): يعد توزيع السكان حسب الريف والحضر من التوزيعات المهمة حيث يقسم السكان بموجبه الي ريفيين وحضريين، وتختلف الأسس المتبعة في التميز بين الريف والحضر على مستوى الدولة وعلى مستوى الباحثين على وفق الاختصاصات المختلفة وقد يكون السبب أنه لا تظهر فروقات واضحة بين المدينة والريف الا في اقصى درجات كل منها[18].

وفي العراق يعد توفير الخدمات البلدية هو المعيار المستخدم للتميز بين الريف والحضر ، فالحضر تلك المناطق التي تقع في داخل حدود امانة بغداد والبلديات في المحافظات والوحدات الادارية ، اما الريف فهو ما وقع خارج حدود البلديات في المحافظات والوحدات الادارية[19].

ويلاحظ من الجدول (5)الشكل (2) التباين الواضح في الحجم السكاني الحضري بالمقارنة مع الحجم السكاني الريفي في العراق وعلى مستوى المحافظات ، ويبدو أن محافظة بغداد بلغ عدد سكانها الحضر (7404084) نسمة عام 2018 ، وهي بذلك احتلت المرتبة الأولى بعدد سكان الحضر من مجموع السكان الحضري في العراق ، واحتلت محافظة المثنى المرتبة الأخيرة في الحجم السكاني الحضري (378648) لعام ٢018 وبنسبة وتتراوح اعداد السكان الحضر ونسبهم لبقية المحافظات بيت القيمتين المذكورتين .

إن ظاهرة التحضر في العراق ليست بظاهرة حديثة بل هي قديمة قدم الحضارة العراقية وتمتد لآلاف السنين ، وان الزيادة الكبيرة في نسبة الحضر في العراق لابد أن تكون نتيجة مسببات في مقدمتها الهجرة السكانية الداخلية من الريف إلى المدينة والزيادة الطبيعية الناتجة عن الفرق الحاصل بين الولادات والوفيات، لكن الزيادة الطبيعية لا تحدث هذه القفزة الحادة في اعداد السكان الحضر بالرغم من تحسين الاوضاع الصحية والاقتصادية في المجتمع العراقي، بل ان الهجرة هي السبب الرئيسي في ذلك[20].

الجدول(5) سكان العراق حسب البيئة والمحافظة لعام 2018م

المحافظات	حضر	ريف	المجموع
النجف	1099957	447729	1547686
القادسية	770942	594739	1365681
المثنى	378648	487091	865739
ذي قار	1390802	819908	2210710
ميسان	846719	322878	1169597
البصرة	2437194	611260	3048454
اربيل	1614679	326957	1941636
دهوك	996872	362105	1358977
سليمانية	1920971	341008	2261979
كربلاء	853824	430293	184117
واسط	844277	61324	1457518
بغداد	7404084	1090174	8494258
بابل	1034178	1157861	2192040
انبار	910674	969216	1879890
تكريت	749490	945912	1695402
ديالى	833079	904461	1737540
كركوك	1680279	1204131	476148
نينوى	2393329	1544167	40129000

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، 2018، اوراق متفرقة.

الشكل (2) سكان العراق حسب البيئة والمحافظة لعام 2018م

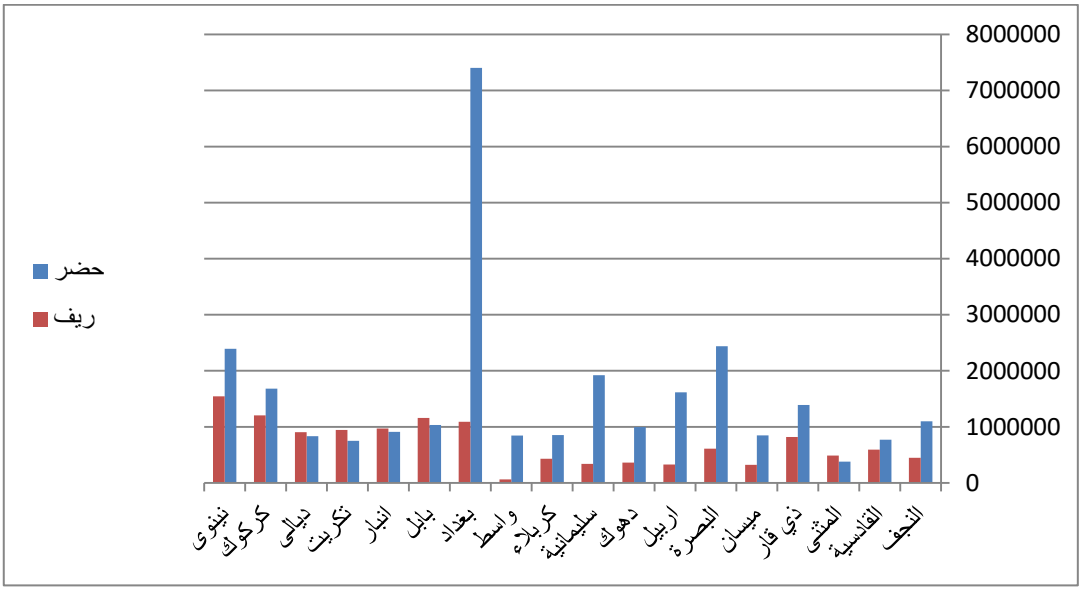

المصدر: الجدول (5)

ومن هنا فإن ظاهرة التحضر في العراق تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها وهذه العوامل تتباين بتأثيرها تباين المرحلة التاريخية التي مر بها العراق ، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن النمو الحضري في العراق لم يكن على وتيرة واحدة بل تباين هو الاخر .

المبحث الثالث– تركيب السكان واثره في قوة الدولة:

تكتسب دراسة تركيب السكان اهمية كبيرة من حيث علاقتها المباشرة بتوزيع السكان ، ومعرفة مسارات تطورهم السكاني ، اذ يمكن الاستفادة منها في تحليل بعض الظواهر الديمغرافية كالمواليد والوفيات والهجرة وبهذا يمكن وصف هذا المفهوم بانه دراسة خصائص المجموعات السكانية التي يتألف منها سكان المجتمع .واهم تلك الخصائص هي : التركيب النوعي والعمري ، والتركيب الاقتصادي والاجتماعي .

اولا_ التركيب العمري: يحظى التركيب العمري بشان كبير في دراسة السكان بوصفه أحد المتغيرات الديمغرافية المهمة للدلالة على معرفة قوة الانتاج السكانية، ومقدار فعاليتهم الاقتصادية ومعرفة قدرة المجتمع الايجابية ، ويعد العامل الحاسم في تحديد حجم العرض من القوى البشرية والأعباء الاقتصادية وانماط الاستهلاك .

ولهذا يعد التركيب العمري المرأة الحقيقية التي تعكس واقع السكان من حيث مراحلهم العمرية (فتوى ، شباب ، شيخوخة) ، والتي لها اهمية بالغة في التخطيط الاقتصادي لشتى المشاريع التنموية وتنفيذها ، ونلاحظ ان الفئات العمرية لأي اقليم في العالم تتأثر بعدة عوامل متكاملة ومتضافرة تاركة اثارها على السكان من خلال ما تمر به من أحداث تاريخية وازمات اقتصادية وظروف اجتماعية

وحضارية وثقافية والتي تؤثر على معدلات النمو السكاني الثلاثة (الولادات ، الوفيات ، الهجرة) وغيرها من الظواهر الديمغرافية الأخرى التي لها علاقة وثيقة بمختلف مجالات حياة السكان .

ويعبر عن التركيب النوعي للسكان بنسبة عدد الذكور لكل ١٠٠ انثى وتعرف هذه النسبة بالنوع) . وبصورة عامة تشكل نسبة الجنس او النوع في ظل الظروف الاعتيادية ما بين ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٠٢ ذكور لكل ١٠٠ انثى ، واحيانا يختل التوازن بين النوعين نتيجة لسيادة ظروف معينة من بينها التباين ما بين معدلات المواليد والوفيات وهجرة السكان ، والحروب التي تؤدي إلى زيادة نسبة الاناث على الذكور ، كذلك يؤثر المستوى الصحي السائد والامراض والتغذية ومدى العناية بالمواليد الاناث .

فقد كانت نسبة النوع في العراق حسب تعداد ١٩٧٧ (١٠١) لتصل الى (١٠6) حسب تعداد ١٩٨٧6 10 و ٩٠ حسب تعداد ١٩٩٧ ، وقد بلغت حسب تقديرات ٢٠١٣ إلى (١٠١)، ويبدو التباين واضحة بين نسبة النوع على اساس التوزيع البيئي فهذه النسبة بلغت (١٠٢) لسكان حضر العراق لعام ٢٠١٣ و ١٠٠ لسكان ريف العراق . وهذه النسب تعكس تفوق عدد الذكور على عدد الإناث وهي حالة طبيعية وهي تعكس ايضة دقة التباينات ، واحيانا اهمال تسجيل الاناث الصغيرات وارتفاع معدلات الوفيات بينهن في المناطق الريفية في مدة الانجاب ، اما انخفاض نسبة النوع في الثمانينات فان السبب يعود إلى فقدان الذكور الناجم عن الحرب العراقية الايرانية ، وعلى مستوى المحافظات فان نسبة النوع والتوزيع الجغرافي له يشير الى ارتفاعها في المحافظات الشمالية وخاصة في عام ١٩٨٧ فقد سجلت محافظة الانبار اعلى نسبة نوع ابلغت (١١٣) بينما سجلت ذي قار النسبة الأدنى وكانت (١٠١) .من هنا فإن دراسة التركيب العمري والنوعي للسكان يعد موضوع مهمة في الدراسات السكانية الخاصة في تركيب السكان خلال مدة معينة وعند دراسة التركيب العمري يصنف السكان الى ثلاثة فئات عمرية وهي :

1- فئة صغار السن (الأطفال والمراهقون) اقل من 15 سنة).

٢- فئة متوسطي العمر (البالغون) تتراوح أعمارهم بين (15 - 64) سنة .

٣ - فئة كبار السن (المسنون) (65) سنة فأكثر .

فمثلا بلغ مجموع سكان العراق ضمن فئة صغار السن (١٧٣٨١٩٩٢) نسمة عام ١٩٨٧ يشكلون (45 %) من مجموع سكان العراق وبلغ عدد سكان فئة متوسطي العمر في العراق (٨١٨٠٢٩١) نسمة ويشكلون (٥٠ %) من مجموع سكان العراق ، اما فئة كبار السن فقد بلغ عددهم (1353209) نسمة عام 2018 وتضم اعداد كبيرة من الاناث والارامل والشيوخ المسنين ، ويعزى انخفاض نسبة كبار السن في العراق الى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية السنوية الذي يزيد من نسبة صغار السن ويقلل بالتالي من نسبة الكبار ومتوسطي العمر ، كما أن صغر نسبة كبار السن يمكن تفسيره ايضا في أن أمد الحياة في معظم الدول النامية ما يزال قصيرة جدا يسبب ارتفاع معدلات الوفيات .نستنتج من هذا أن المجتمع

العراقي يعتبر من المجتمعات الشابة لزيادة نسبة الشباب (متوسطي العمر) على باقي الفئات الأخرى وهذا يعد مصدر قوة للدولة .

الجدول (6) توزيع السكان في العراق حسب الفئات العمرية عام ٢٠١٨

الفئة	عدد السكان	النسبة المئوية%
14-0	15074562	%37,8
64-16	23418865	%58,8
65 فاكثر	1353209	3,4
المجموع	40129000	100

المصدر من عمل الباحثة: بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المديرية العامة للإحصاء في محافظة المثنى ، قسم التخطيط، بيانات غير منشورة ،2018.

ثانيا – التركيب النوعي: يعد التركيب النوعي من اكثر المجالات والدراسات السكانية أهمية ، وتتجلى اهميته من خلال اظهار كفاءة قدرات السكان الانتاجية والاقتصادية والديموغرافية ، من اذ حساب القوى العاملة ومعرفة عدد الأثاث في سن الانجاب والتنبؤ بالزيادة المستقبلية[21]لذا نجد اهتمام الباحثين بهذا التركيب انطلاقا من مسؤولية الاختلافات الناجمة عن معدلات المواليد والوفيات والهجرة ، فضلا عن تأثيراته في معدلات الزواج وتغير السكان[22]، لأنها تقود الى تغيرات مهمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية[23].

إن توفر البيانات عن التركيب العمري والنوعي للسكان يساعد على وضع الخطط بشتى النشاطات والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، اذ يتطلب وضع خطط أنية وخطط مستقبلية ولاسيما في القطاعين الزراعي والصناعي لسد احتياجات السوق العراقية من السلع الاستهلاكية مع اختلاف اعمار السكان وانواعهم ومستواهم الثقافي ، وكذلك امكن معرفة احتياجات السكان من الخدمات العامة مع ما يتوفر من القوى العاملة

كما يساهم التركيب العمري والنوعي في تحديد جانب من المساهمة السكانية في قوة الدولة ، بما ينتجه من امكانية التعرف على أبعاد الوضع الديمغرافي لسكان الدولة وتنميتها واستثمار مواردها ايضا في اوقات الحرب ، وترشدنا الى معرفة القوة البشرية العسكرية المتاحة في الدولة لأغراض المجهود العسكري والسياسي فضلا عن اهميته في البعد الديمغرافي والاقتصادي لسكان الدولة[24].

ثالثا – التركيب الاقتصادي: لما كان الإنسان ليس مجرد عنصر سلبي في بيئته الطبيعية ، وإنما هو عنصرا فعالا مؤثراً ومتأثراً فيها بمديات معينة، تبعاً لإمكاناته المادية والتقنية والتنظيمية والحضارية، فان عمله اليومي الدؤوب بشتى النشاطات الاقتصادية ونظمها يساهم في تباين توزيع السكان ، وان التوزيعات المكانية للأنشطة الاقتصادية واهميتها تتبدل تبعا لتركيب الطلب والانتاج وكذلك المستوى التكنلوجي والنظام السياسي والاجتماعي ، وان النشاط الزراعي كان بمثابة القاعدة الاقتصادية لسكان

العراق حيث تتوفر التربة الخصبة الملائمة للإنتاج الزراعي ووفرة الموارد المائية فيه ، الا ان اثر هذا النشاط يبدو ثانوية بعد عام ١٩٥٧ ، وما يؤكد هذه الحقيقة هو أن نسبة عدد المشتغلين في الزراعة شهدت انخفاضا ملحوظا من 48% عام ١٩٠٧إلى ٣١ % عام ١٩٧٧ و ١٠ % عام ١٩٨٧ وإلى ١٢ % عام ١٩٩٧ وإلى ١٠ % حسب تقديرات ٢٠٠٧. ولابد من الاشارة هنا إلى أن القوانين والتشريعات الزراعية كان لها دور أساسي في خلق ظواهر جديدة في التوزيع السكاني ، فقوانين التسوية استهدفت تثبيت الملكية الزراعية ، وحقوق التصرف بالأرض كان من شانها توطين البدو والرعاة والحد من تحركاتهم الأمر الذي سبب في ظهور صورة جديدة للتوزيع السكاني في العراق تمثلت في صيغة مراكز جديدة ومن ثم زيادة السكان في عدد آخر منها[25]. ويبدو اثر الصناعة جلية في توزيع السكان ،اذ تشير جميع البيانات السكانية الى ان تركز السكان يتمثل في محافظات (بغداد ، نينوى ، البصرة وبابل) وبنسب مئوية عالية ، وبالمقابل هناك محافظات يقل فيها التركيز السكاني ، وهذا يعود الى تركز الأنشطة الصناعية في محافظات دون غيرها وما تسببه من جذب سكاني واستقطاب للأيدي العاملة[26].

اما طرق المواصلات ووسائلها وتطورها ، فقد ساهمت في تكوين ورسم الخريطة السكانية للعراق منذ القديم وحتى الوقت الحاضر ، فالعراق يتمتع بأهمية خاصة بسبب موقعه المتوسط بين قارات العالم القديم ، لذلك عبرته قوافل التجارة وجحافل الجيوش القادمة من جهات عديدة ذهابا وايابا ، وكان ذلك سببا لقيام العديد من مراكز الاستيطان على طول طرق التجارة . وتتلاءم خطوط النقل مع امتداد نهري دجلة والفرات في العراق منسجمة في ذلك مع الامتداد الخطي لمراكز الاستيطان وان هذه الانهار قد جذب اليه وبقوة خطوط النقل.

رابعاً– التركيب القومي :فضلا ان سكان العراق الاغلبية العظمى منهم من العرب نتيجة انتماء العراق الى الوطن العربي وهو جزء منه الا ان موقعه الذي يتوسط قارات العالم المختلفة وسهولة اتصال العراق بالمناطق المجاورة التي تنتمي الى قوميات وسلالات مختلفة، ونتيجة لالتقاء هذه السلالات في هذه البقعة من العالم، وان مثل هذه الظروف الجغرافية قد اثرت في العراق وهي في وجود اقليات قومية غير عربية لم تستجب للتعريب رغم استجابتها للدين كما هو حال الاكراد، وكان العراق في الماضي اقليما مفتوحا للغزوات والهجرات العديدة منها القبائل العربية التي يرجع اصلها القسم الاعظم من سكان العراق الان، ومن الاقوام الهندية–الاوربية واخرى جاءت من الاقاليم الشرقية والشمالية الشرقية[27]. وهكذا انشأ المجتمع العراقي نتيجة لاختلاط قوميات داخل الاطار الجغرافي للدولة العراقية، واصبحت هذه الاقليات تعيش على ارض العراق داخل اطارها الجغرافي الجدول(7).

الجدول(7)التركيب القومي في العراق حسب تعداد عام 1977

القومية	النسبة
العربية	%81,79
الكردية	%15
التركمانية	%1,16
الارمن والسريان	%1
المجموع	%100

المصدر: مركز التطوير الامني، التعداد القومي للسكان، 1977، ص5.

خامساً- التركيب الديني: في معظم تحليلنا للتركيب الانثوغرافي للعراق، نتناول التركيب الديني لسكانه فمن الاحصائيات السكانية التي تشير الى ان العراق يخلو من التعداد الديني، وذلك لسيادة الدين الاسلامي بين سكانه وبنسبة 96% وهناك اديان اخرى مثل المسيحية والصابئة والايزيدية وتمثل اقليات وبنسب ضئيلة جداً[28].

الجدول(8) التوزيع النسبي لسكان العراق حسب الديانة

الديانة	نسبتهم من مجموع السكان %
المسلمون	96,7
المسيحيون	2,14
الايزيديون	%0,86
الصابئة	%0,13
اخرى*	%0,17
المجموع	%100

المصدر: لطيف كامل كليوي، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وايران، اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية الآداب، 2014، ص84.

*** (البهائية، اليهودية، مندائية، ملحدون)**

يكشف لنا الجدول السابق ومن الملاحظة الاولى ان اغلبية سكان العراق يعتنقون الدين الاسلامي وان الاسلام عنصر تفاعل وربط بين سكانه، مع ملاحظة ديانات اخرى بنسبة 3,3% موزعة بين(الديانة المسيحية، الايزيدية، الصابئة، اخرى)، الا ان ذلك لم يمنع الفواعل الاقليمية والدولية من العمل على اشعال نار الطائفية والحرب الاهلية من خلال ضرب طرق التعايش السلمي بين العراقيين مستفيدين من الثنائية المذهبية للسكان، ومن ثم التدخل في شؤونه الداخلية والخارجية .زعزعة امنه واستقراره.

الاستنتاجات:

1- كشف لنا البحث بأن العراق يمتلك حجم سكاني مناسب يمكن له من توفير احتياجاته وامكانية استثمار موارده المتاحة من خلال رفد القطاعات الصناعية بالأيدي العاملة وادامة القوى العسكرية فيه.

2- ثمة تأثير سلبي من خلال تتبع التركيب السكاني في قوة الدولة ولا سيما وأن الفاعل الاقليمي والدولي تمكنت من الافادة من التعددية في اذكاء الفتنة بين مكونات العراق الاساسية وضرب أسس التعايش السلمي للبلاد، والتأثير في سياسة العراق الداخلية والخارجية وامكانية رسم القرار السياسي للسلطة.

3- الأثر السلبي للسكان يكن في الية التوزيع والتركز فمقابل اماكن الثقل السكاني في الوسط والشمال هناك مناطق التخلخل السكاني في الشرق والغرب منه.

المقترحات:

1- الاهتمام بالموارد البشرية من قبل الحكومة العراقية لكونهم العنصر الاساس في العملية الاقتصادية ، فضلا للدور الكبير في حفظ الامن للبلاد.

2- بناء اواصر العلاقات الاجتماعية ومعالجة هذا الجانب بعد أن شهد ازمات الطائفة والتفكك.

3- النهوض بالواقع الاقتصادي باعتباره سند قوة الدولة وفرض هيمنتها والتخلص من التبعية الاقتصادية.

4- التركيز على الجانب العسكري للدولة ورفده بالتقنيات اللازمة والاسلحة المتنوعة، لأنه العامل الاساس في تحقيق قوة الدولة وسيادتها.

الهوامش:

1- لطيف كامل كليوي، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وايران، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2014، ص66.
2- حيدر حسين عبد الستار المندلاوي، دور العامل السكاني في قوة الدولة الليبية، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2006، ص53.
3- لطيف كامل كليوي، مصدر سابق، ص66.
4- عدنان كاظم جبار الشيباني، الخصائص المناخية لمدينة السماوة واثرها في راحة السكان، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية، جامعة الكوفة، العدد8، 2007، ص362.
5- خالد فهد السرحان، محافظة المثنى دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة البصرة، 1988، ص105.
6- حمادي عباس حمادي البشري، التغيرات السكانية في محافظة القادسية 1977-1997، اطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2005، ص101.
7- رياض ابراهيم السعدي، الهجرة الداخلية لسكان العراق(1947-1965)، مطبعة دار السلام، بغداد، 1976، ص5.
8- حمادي عباس حمادي البشري، مصدر سابق، ص103.
9- فاضل الانصاري، مشكلة السكان نموذج القطر العراقي، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، 1980، ص125.
10- -صلاح حميد الجنابي، سعدي علي غالب، جغرافية العراق الاقليمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،1991، ص27.
11- -فاضل الانصاري، مصدر سابق، ص126.
12- -لطيف هاشم كزار الطائي، التوزيع السكاني والسياسة السكانية في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1996، ص107.
13- -فاضل الانصاري، مصدر سابق ، ص127.
14- نصيف جاسم اسود الاحبابي ، محمد عبد الجبار قاسم الجويني ،اثر المتغيرات على تفاقم ظاهرة النزوح والتهجير في محافظة صلاح الدين بمنظور جغرافي ،مجلة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد 25، ع 1 كانون الثاني ، 2018، ص 151.
15- لطيف هاشم كزار الطائي، علي عبد الزهرة الوائلي، لطيف هاشم الطائي، جغرافية العراق الاقليمية، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2012، ص306.
16- قاسم الدويكات، جغرافية السياسية، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2011، ص157.
17- نصري ذياب خاطر، الجغرافية السياسية والجيوبولتيكا، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص237.
18- -عباس حسن ثجيل ،تحليل خصائص التركيب البيئي لسكان محافظة ميسان للمدة من 1987-2012، مجلة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد 24، ع 4 نيسان ، 2016، ص224.
19- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، التوزيع الجغرافي لسكان العراق1987، رقم الدراسة30، 1989،ص5.
20- عباس فاضل السعدي، انتاج الخضروات ومدى كفايتها الى سكان العراق دراسة جغرافية، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، العدد3، السودان، 1989، ص49.
21- يسري عبد الرزاق الجوهري، مصطفى محمد حافظ، مدخل الى علم السكان،ط1، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، 1971،ص271.
22- علي سالم حميدان، محمود الحبيس، جغرافية السكان، مدخل الى علم السكان، ط1، 2001، ص118.
23- -عباس فاضل السعدي، مصدر سابق ، ص725.
24- -طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2000، ص161.
25- عباس فاضل السعدي، مصدر سابق، ص60.

26- صبري فارس الهيتي، صالح فليح حسن، جغرافية المدن، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل،1986،ص116.

27- طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة،1986، ص25.

28- فاضل حسن كطافة الياسري، العراق وموقعه المجاور لايران، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المستنصرية،2006، ص57.

Margins

1- Latif Kamel Keliwi, A geopolitical analysis of Iraqi foreign policy towards Turkey and Iran, PhD thesis, Faculty of Arts, University of Basra, 2014, p.66.
2- Haidar Hussain Abdul Sattar Al-Mandalawi, The Role of the Population Factor in the Power of the Libyan State, Master Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2006, p. 53.
3- Latif Kamel Keliwi, previous source, p. 66.
4- Adnan Kazem Jabbar Al-Shaibani, Climatic Characteristics of the City of Samawah and their Impact on the Comfort of Population, Journal of Geographical Research, College of Education, University of Kufa, Issue 8, 2007, p. 362
5- Khaled Fahad Al-Sarhan, Al-Muthanna Governorate, Study in Population Geography, Master Thesis, College of Arts, Basra University, 1988, p.105.
6- Hammadi Abbas Hammadi Al-Bishri, Population Changes in Qadisiyah Governorate 1977-1997, Doctoral Thesis, Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 2005, pg 101.
7- Riyad Ibrahim Al-Saadi, The Internal Migration of the Population of Iraq (1947-1965), Dar Al-Salam Press, Baghdad, 1976, p. 5.
8- Hammadi Abbas Hammadi Al-Bishri, previous source, p. 103.
9- Fadhel Al-Ansari, The Population Problem, The Model of the Iraqi Country, Publications of the Ministry of Culture and National Guidance, Damascus, 1980, p. 125.
10-- Salah Hamid Al-Janabi, Saadi Ali Ghaleb, The Regional Geography of Iraq, Dar Al-Kitab for Printing and Publishing, University of Mosul, 1991, p. 27.
11- -Fadhel Al-Ansari, previous source, p. 126.
12- Latif Hashem Kazar Al-Taie, Population Distribution and Population Policy in Iraq, PhD thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1996, p. 107.
13- -Fadhel Al-Ansari, previous source, p. 127.
14- Al-Ahbabi, Nassif Jassem Aswad, Muhammad Abdul-Jabbar Qassem Al-Juwayni, the impact of variables on the exacerbation of the phenomenon of displacement and displacement in Salah al-Din Governorate from a geographical perspective, Tikrit Journal for Human Sciences, Volume 25, Vol. January 1, 2018, p. 151.

15- Latif Hashem Kazar Al-Taie, Ali Abdul-Zahra Al-Waeli, Latif Hashem Al-Taie, Iraq Regional Geography, House of Books and Archives, Baghdad, 2012, p. 306.
16- Qasim Al-Dweikat, Geography of Politics, 1st Edition, Academic Book Center, Amman, 2011, pg. 157.
17- Nasri Dhiab Khater, Political Geography and Geopolitics, 1st Edition, Al Janadriyah Publishing and Distribution, Amman, 2010, pg. 237.
18-- Abbas Hassan Thajeel, Analysis of the characteristics of the environmental structure of the population of Maysan Governorate for the period from 1987-2012, Tikrit Journal for Human Sciences, Volume 24, April 4, 2016, p. 224.
19- The Republic of Iraq, Ministry of Planning, Geographical Distribution of the Population of Iraq 1987, Study No. 30, 1989, p. 5.

20- Abbas Fadel Al-Saadi, Vegetable Production and Their Adequacy for the Population of Iraq, a Geographical Study, Journal of Agriculture and Development in the Arab World, Issue 3, Sudan, 1989, p. 49.
21- Yousry Abdel-Razzaq El-Gohary, Mostafa Mohamed Hafez, Introduction to Demography, 1st Edition, University Library House, Alexandria, 1971, p. 271.
22- Ali Salem Humaidan, Mahmoud Al Habees, Population Geography, Introduction to Demography, 1st Edition, 2001, pg 118.
23- Abbas Fadhil Al-Saadi, previous source, p. 725.
24- Taha Hammadi Al-Hadithi, Population Geography, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, University of Mosul, 2000, p. 161.
25- Abbas Fadel Al-Saadi, Previous source, P.60.
26- Sabri Faris Al-Hiti, Saleh Falih Hassan, Geography of Cities, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, University of Mosul, Mosul, 1986, p. 116.
27- Taha Baqer, Introduction to the History of Ancient Civilizations, Baghdad, House of General Cultural Affairs, 1986, P.25.
28- Fadhel Hassan Kattafa Al-Yasiri, Iraq and its location next door to Iran, Master Thesis, College of Education, Al-Mustansiriya University, 2006, p.57

Sources

1- Baqer, Taha, Introduction to the History of Ancient Civilizations, Baghdad, House of General Cultural Affairs, 1986.
2- Al-Bishri, Hammadi Abbas Hadi, Population Changes in Al-Qadisiyah Governorate 1977-1997, PhD thesis, Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 2005.
3- Al-Janabi, Salah Hamid, Saadi Ali Ghaleb, The Regional Geography of Iraq, Dar Al-Kitab for Printing and Publishing, University of Mosul, 1991.
4- Al-Jawahiri, Abd Al-Razzaq, Mustafa Muhammad Hafez, Population Geography, University Books House, Alexandria, 1971.
5- Al-Hadithi, Taha Hammadi, Population Geography, University of Mosul, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, 2000.
6- Humaidan, Ali Salem, Mahmoud Al-Habees, Population Geography, Introduction to Demography, 1st Edition, 2001.
7- Khater, Nasri Diab, Political Geography and Geopolitics, 1st Edition, Al Janadriyah Publishing and Distribution, Amman, 2010.
8- Al-Dwikat, Qasim, Geography of politics, 1st Edition, Academic Book Center, Amman, 2011.
9- Al-Sarhan, Khalid Fahd, Al-Muthanna Governorate, Study in Population Geography, Master Thesis, College of Arts, University of Basra, 1988.
10- Al-Saadi, Riyad Ibrahim, The Internal Migration of the Population of Iraq (1947-1965), Dar Al-Salam Press, Baghdad, 1976.
11- Al-Saadi, Abbas Fadel, Vegetable Production and their Adequacy for the Population of Iraq, a Geographical Study, Journal of Agriculture and Development in the Arab World, Issue 3, Sudan, 1989.
12- Al-Shaibani, Adnan Kazem Jabbar, Climatic Characteristics of the City of Samawah and their Impact on the Comfort of the Population, Geographical Research Journal, Issue 8, College of Education, University of Kufa, 2007.
13- Al-Tai, Iyad Ashour and two others, The Regional Geography of Iraq, House of Printing and Archives, Baghdad, 2012.

14- Al-Taie, Latif Hashem Kazar, Population Distribution and Population Policy in Iraq, PhD thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1996.
15- Abd Al-Razzaq, Yousry, Hafez Mustafa Muhammad, Population Geography, 1st Edition, University Library, Alexandria, 1974.
16- Keliwi, Latif Kamel, a geopolitical analysis of the Iraqi foreign policy towards Turkey and Iran, PhD thesis, Faculty of Arts, University of Basra, 2014.
17- Al-Mandalawi, Haider Hussain Abd al-Sattar, The Role of the Population Factor in the Power of the Interstate State, Master Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2006.
18- Al-Hiti, Sabri Faris, Saleh Falih Hasan, City Geography, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, University of Mosul, Mosul, 1986.
19- Al-Yasiri, Fadhil Hassan Kattafa, Iraq and its location next to Iran, Master Thesis, College of Education, Al-Mustansiriya University, 2006.
20-Al-Ahbabi, Nassif Jassem Aswad, Muhammad Abdul-Jabbar Qassem Al-Juwayni, the impact of variables on the exacerbation of the phenomenon of displacement and displacement in Salah al-Din Governorate from a geographical perspective, Tikrit Journal for Human Sciences, Volume 25, Vol. January 1, 2018.
21-Abbas Hassan Thajeel, Analysis of the characteristics of the environmental structure of the population of Maysan Governorate for the period from 1987-2012, Tikrit Journal for Human Sciences, Volume 24, April 4, 2016.